السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس 27 تشرين الأول 2016 – الموافق 26 محرم 1438 هـ العدد 13499

AS-SAFIR Arabic political daily - Thursday October 27, 2016 N° 13499

1

الاستثمارات الخارجية في سوريا «الخصبة» انحصرت في قطاعات ريعية غير منتجة: العقارات والنفط، وهي تلاشت مع الحرب الدائرة.. وارتفعت المديونية الخارجية. وفي مصر، «جائوم» الأسعار يُطْبق على دخول الأسر.

2

تجربة تسيير ذاتي في تونس: واحة جمنة، استكمالاً لموضوعة «فلاحون بلا أرض وأراض بلا فلاحين». وفي «فكرة»: تجربة «مسرح الخبز والدمى» المثيرة تتناول قضايا الحرب والإضطهاد. وفي «بيتونة»: طائر داعش.

3

من هي نخبة المغرب اليوم؟ و«بألف كلمة»: من معرض قادر عطية. ومدونات من مصر والعراق والسودان. ومزيد على الموقع: مقارنة اليوم بثورة القاهرة المغدورة في 1798، والشباب في ليبيا وقود الحرب..

4

العراق: مدنٌ لا تحيا ولا تموت..

● يُحبِط حال العراق الرهيب الحالي كلّ إصرار على بعث عالم اختفى من الوجود، محوّلاً إيّاه إلى مجرد خيال صعب، كابوسي، ممزق، يتمرّغ وسط واقع كارثي قد يتحوّل مع الوقت إلى ما يقرب من الجنون

● الآن، لا يُرى سوى البهرجة المتفاخِمة بانشداد مفتعل، وبشاعة أبنية «متقيصرة» متراصّة، لكنها متباعدة، وزجاج لمّاع ملوّن بلا ذوق، وتشابكات معدن يطرد الرائي خارج المجال المسكون

صفا الأرزي – العراق «شناشيل»

يحتاج مراقب انقطع غائباً لسنوات عن هذا المكان، إلى منقذ مرجعي، أو إلى إلهام قد يُرضي تساؤله الملحّ إزاء ما يمكن أن يراه ويحسّه، إذا رجع ليعيش متنقلاً بين بغداد والمدن الوسطى والجنوبية. فهو يجد نفسه في مكان لم يسبق أن عرفه. يمكن إذاً للعودة إلى المدن «الضائعة» بين زمنَين ألا تتحقق من دون أن تكون «النوستالجيا» هي السبب. فليس من الغريب أن يُحبِط حال العراق الرهيب الحالي كلّ إصرار على بعث عالم اختفى من الوُجود، محولاً إياه إلى مجرد خيال صعب كابوسي، ممزق، يتمرغ وسط واقع كارثيّ قد يتحول مع الوقت إلى ما يقرب من الجنون. وأياً يكن العائد، فلن يكون أمامه سوى أن يرضخ ليقين مفاده العجز، وسط ما بقي من خراب لا يوصف.

لن تكون المشكلة متوقفة على الإقرار بأن ما يُرى في مثل هذه الحالة حقيقي. الشيء الوحيد الذي سيظل ناقصاً، هو اليقين بأنّ هذا الذي يقع نظرنا عليه قابل للاستيعاب من حيث الخلفيات والأسباب التي جعلته ممكناً، وهو السائد والحاضر أمامنا اليوم. عندها يحاول المراقب استعادة شريط من الأحداث، من حصارات وحروب، فلعلّه يجد تفسيراً. وفي الغالب، فلن تكون تجربة إعادة استيحاء المكان المستحيلة والصعبة أقل وطأة من الشعور بالتيه. وعلى فرض أن «المكان يصنعنا»، البيت الذي ننشأ فيه وبعده المدينة يصنعاننا كما يقال، فإن تذكر تلك الفرضية ستكون هنا مناسبة للشك في ما وراء القصد الفعلي لمقولة كهذه، بحيث نكتشف كونها شائعة بلا تدقيق. فالشيء الوحيد الذي يمكن التأكد منه إجمالاً، هو أننا نصنع المكان ويصنعنا، وأننا حين نطلب مكاناً اختفى، مدينة أو مدناً كانت وكنا فيها، وترعرعنا بين ضلوعها، فإنما نكون بصدد البحث «عنا»، عن ذواتنا التي تشكّلت هنا، ويفترض أنها شكلت المكان الزائل، مع قوّة حضور الزمن في الغياب والعودة.

إشكالية بغداد

هذه البغداد الهرمة، التي هي اليوم بلا قلب (مركز أو ركيزة)، المتناثرة، المقذوفة بعشوائية فوق مساحات شاسعة، كأنها معسكرات خيام ضخمة من الطابوق (الحجر الرملي المستخدم في البناء في العراق) لو أمكن أن تكون الخيام من مادّة غير القماش.. متجاورة ومتباعدة (قطر بغداد المدينة الدائرية 65 كم، وهي ثالثة مدينة من حيث المساحة في العالم، بعد مومباي الهندية ولندن) فتبدو كأنها تتراكب أو تتموج مضطربة، كتلاً بلا حواف، وسط التعب والتزاحم واللامستقر، وجهها الخرب المنزوع من أي سياق منطقي ابتلع أيّ أمل باستدرار التغزّل، أو حتى الرضا المطمئنّ. لا جمال هنا، ولا حتى جمالها حين كانت خربة من متبقيات تاريخ ميت عام 1917، يوم كتب ادموند كاندلر، المرافق للحملة البريطانية: «على هؤلاء الذين ينكرون سحر هذه المدينة أن يقفوا على النهر من جهة الشمال وقت الغروب، ليشاهدوا الامتداد الرشيق لجبهة النهر، حيث تصطفّ المساجد والمنارات ذات الآجرّ الأزرق، لتمسك بخيوط أشعة الشمس المائلة». غير ذلك سيحتاج المرء بالحاح إلى منقذ أو معين في الأدب «الروائي» ربما، لعلّه يستعيد تفسيراً قد يمهّد لبداية إعادة تعارف مع المكان المستجدّ، فلا يجد سوى شذرات موزّعة لدى «غائب طعمة فرمان»، أو لدى روائي كبير آخر هو «فؤاد التكرلي»، ليكتشف بالمناسبة كم هي عجولة وهاربة، متوتّرة مثل شخصياتها، ومقرٌ لها الزوال مثل ديكور مؤقت، بينما المطلوب هو منفذ أو بوابة تصل صوب معنى حاضر صار يتجاوز من جاء يريد التعايش معه.

لن يتوفر بهذه المناسبة كمنقذ يتضاءل فوراً سوى القليل، من قبيل «بحث في جدلية العمارة»، كتاب «رفعت الجادرجي»، لتتكشف إطلاقية الماركسيين (في الأدب كما في الرؤية «المعمارية» النادرة) عن تأسيس بالأيديولوجيا والنقل، ينكر ما يعجز عن تفسيره. يقول الجادرجي بقطعية: «الموضع الطبيعي لبناية ما يقرره المطلب الاجتماعي»، وينسى، لا بل يتهرّب من الإجابة التي هي ما نريد معرفته أصلاً وقبل كل شيء: ما هو المطلب الاجتماعي في العراق من نهاية القرن التاسع عشر حتى 2003؟ ها هو البحث «المتخصّص» والأدب يفصحان عن شلل وعجز، يعوّض عنه دائما بالاستعارة والاستبدال والتوهم، لينتهي إلى إفلاس مآله خراب بتجاوزنا ويحتوينا، فيخرجنا من المشهد.

كانت هنالك ـ على الأرجح ـ ركيزة توازن ظلّت تعلمنا سراً كيف نتآلف مع المكان، ونقبل تداخلات أشكال عمارته، وهو أمر لا يستطيع أحد الجزم بمصادره. فالأكيد أننا لم نصنعه. ربما كان مزيجاً من شعور عفوي غامض ألبس توهمات كرستها نوايا وأحلام مصدرها أننا كنا متأكدين أيامها أنّ كل شيء سائر إلى «أمام». وهذا في أغلب الظن هو أوّل مستلزمات تعايشنا في حينه مع المدن ومع أنفسنا والآخرين أشباهنا، أو غيرهم. وبما يخص بغداد، فإن وثوقيّة السير إلى أمام كانت تعني نسياناً بل «إعدام» أي بغداد عرفت في التاريخ، وبالأخصّ وجهاها كمدينة «لا تحيا ولا تموت»، بما أنها نشأت أصلاً على حافة العدم. فيوم جاء أبو جعفر المنصور ليبنيها، ومعه كل العدة الهائلة والموادّ من خشب ومعدن وآجرّ، وقعت انتفاضة «ذي النفس الزكية» في البصرة، فاضطرّ الخليفة لأن يغادر إلى هناك من فوره. وحين عاد، وجد أطنان الموادّ الهائلة التي هيأها، قد أحرقت ودمرت على يد «أنس» المستأمَن عليها، الذي احتجّ بأنه أحرقها لكي لا يستفيد منها العدوّ، بعد ما سمعه من إشاعات تقول بأن الخليفة قتل. وكانت تلك المرة الوحيدة التي لم يعاقب فيها «مقصّر» على يد «أبي جعفر» القاسي جداً والدموي عادة، وكأنه رضخ لقانون بلاد محكوم على الثروة والإنسان فيها أن يتبددا ويبعثا إلى الأبد، بلا توق.

عرفت بغداد بعد عهودها الزاهرة التي لا مثيل لها، يوم كانت ناحية الكرخ لوحدها تضم 600 قينة، خمس غزوات، هي حصارات كبرى (عدا حصارات أخرى)، عاش فيها الناس ما لا يوصف من ضنك، فأُكلت الكلاب والقطط والحمير، وتحكّم بها تكرار الفيضان والطاعون بحيث فنيت عن بكرة أبيها عام 1831 (حسب حنا بطاطو)، ما اضطر علي رضا اللاز، قائد الحملة التركية الثالثة حينذاك، لأن يستجلب أبناء الأرياف المحيطة بها الى الشرق والشمال القريب ويسكنهم في الكرخ، حيث سمّوا محالّهم باسم عشائرهم: المشاهدة، التكارتة، بني سعيد.. بينما كانت المدينة تزحف، تاركة مكانها الأصلي إلى الشمال حيث مقابر قريش في»الكاظمية» الحالية، لتصبح إلى الجنوب، حيث استقر تآكلها النهائي، قبل أن تدخل «العصر» من بوابة فناء ساكنيها عام 1831 كأنها تبعث من جديد.

مقبرة المدن

ما بين بغداد، آخر المدن الواقفة على الحد بين عالمين أعلى وأسفل، والبصرة، تقوم مقبرة للمدن، حيث العشرات من مدن الدورة الحضارية العراقية الأولى، السومرية البابلية، دُمرت وتحوّلت إلى ما يسميه الجنوبيون «اليشن»، المرتفعة كتلال رملية، حتى داخل الأهوار وسط الماء، وصولاً إلى أعلاها إلى الشمال، «بابل». وأما الكوفة وواسط والبصرة، وهي من مدن الدورة الحضارية الثانية، العربية الإسلامية، فقد اختارت محاكاة بغداد تضاؤلاً، عدا واسط التي دَرَست تماماً. وقد تبقّى من الكوفة ما يذكّر بها من دون عزّها، وظل من البصرة ما ظل، وهو قليل مشتت ومعرّض للخراب والطواعين. هكذا تكون الدورة الحضارية الثانية الإسلامية، قد تركت بعضاً من الظنّ بأن الدورات هنا يمكن أن تتواصل من دون اضطرار البشر في كل مرة للكتابة على ورقة بيضاء. مع أن رأياً آخر يقول بأن الفارق الزمني أدى دوره. فالفترة بين سقوط بابل (536 ق.م) والفتح العربي (636 م) أطول بكثير من حالة الانقطاع الحضاري الثاني بين سقوط بغداد عام 1258 (على يد هولاكو) والقرن السابع عشر، حين توقف الانحدار. والأهم من كل هذا هو ما قد كرسه الحاضر، خصوصاً خلال القرن المنصرم، من اعتقاد راسخ عن مدن تنشأ لتبقى وتزدهر فلا يسري عليها مصير سابقاتها في التاريخ.

وضع هجين بلا تبصّر

لم يوضح باحث مثل «لويس ممفورد» على مدى عمله الضخم، في جزئيه، «المدينة على مر العصور» أيّ ملامح يمكن التوقف عندها بخصوص نشأة المدينة في جنوب العراق، ولم يبد أبداً انتباهاً من هذا القبيل ـ على ضرورته ـ حين يؤخذ ضمن منظومَة «الأمان» والتفاعل الجمعي النفسي. وهو ما تكرر مع الحداثية الناقصة. فمثل هذا الاهتمام لم يكن ذا بال، إلى جانب ما كنا انكببنا عليه من «قضايا الأيديولوجيات الكبرى»، القومية، الوطنية، الطبقية، مع أن الغرب لم يتقدّم خطوة، سواء في حقبة الحداثة أو ما بعدها، من دون أن يقول كلاماً ثميناً وعضوياً، مواكباً صيرورة «العمارة» والمدينة، التي انكبّ عليها فلاسفة مجدّدون وجادّون وعلماء اجتماع كبار. أليس سبب هذا النقص ناجماً عن كوننا لم نتعرف بالفعل إلى ما تصوّرناه عالماً حداثياً، إلى أن جاء الوقت أو التاريخ المستقل عنا، ليدهمنا بقوة فقدان الأمان والتأقلم مع الأشياء التي ظلت تصنع نفسها خارجنا، وعلى الرغم من افتقاد حضورنا «الفاعل»، إلى أن تجاوزتنا من دون أن تحتوينا، إن لم تكن شرعت بطردنا.

أحد العائدين بعد بضعة عقود ذكر خلال جلسة عادية أنه لم يجد العراق، ولا مدنه التي كان يعرفها، وظنّ أنها ستعرفه. فلقد اختفى «عراقه» تحت ركام «مدن غريبة»، لا يبدو عليها أنها قابلة للموت كما كانت تفعل، بقدر ما هي سائرة للاتساع الأعمى. قال إنه لم يجد السماوة، ولا الحلّة، ولا الناصرية، أو الكوت، ناهيك عن بغداد المبعثرة الهرمة المتمددة بلا حدود، كأنها ذاهبة لغزو عالم مجهول.

بالأمس، كان النغم والكلام الموسوق يجعل المرء يتخيل الشناشيل، مثل سماع أغنية لامرأة تقول «علو تخّت حبي، يا أهل القهاوي.. وش وَكَع الفجان منك ياغاوي؟» فتحضر أمامه فوراً صورة امرأة ترى من خلف الشناشيل المتراكبة في الأعلى محبوبها الجالس في المقهى، فتُستحضر»الدربونة» (الزقاق) والمكان والإيقاع، و «الوحدة السكنية البغدادية المنطوية إلى الداخل»، ثم بَعدها عمارة الخمسينيات والستينيات، «الفيلا المصغرة بالبيت الداخلي والحديقة».. الآن، لا يُرى سوى البهرجة المتفاخمة بانشداد مفتعل، وبشاعة أبنية «متقيصرة» متراصّة، لكنها متباعدَة، وزجاج لمّاع ملون بلا ذوق، وتشابكات معدن يطرد الرائي خارج المجال المسكون.

عبد الأمير الركابي

كاتب من العراق

مجاعة في مصر؟

فقدان أساسيات حياتية كالسكر والأرزّ وزيت الطعام من الأسواق المصرية، بسبب ارتفاع أسعارها بشكل فاحش وشحّ المتوفر مما يُباع منها بأسعار مدعومة، معطى مرعب في بلد الـ90 مليوناً، ربعهم أصلاً تحت خط الفقر، و88 في المئة منهم يتدبّرون أمورهم بفضل ما توفّره البطاقة التموينية من حسوم. وعلى ذلك يخيّم شبح نفاد الوقود لامتناع شركة أرامكو عن تسليم المتّفق عليه منه هذا الشهر، والجهل التام بمصير شحنات الشهر المقبل..

إلا أن مقاربة الأزمة الخطيرة تشبه «مسرحية» هزلية: شاحنات الجيش تبيع أكياس السكر بأسعار مخفّضة (ويُقال إنها مصادَرة من محال التجّار وحتى من دكاكين البقالة). صحافي بارز يعتبر أن ذلك من نِعَم القدر، لأنه يسمح بخفض استهلاك المصريين العالي من السكر وتحسّن صحتهم (على أساس أنهم سيأكلون بدلاً منه «البسكويت»)، والمسؤولون الحكوميون يطلبون من المصريين التقشّف.. والرئيس السيسي يطلب منهم الصبر والتحمّل ويقول لهم «عايزين يا مصريين تبقى عندكم استقلالية بجدّ، ماتاكلوش وماتناموش»، كما يتّهم الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي بتخريب مصر وعزلها بنشر إشاعات مغلوطة تسبّبت مثلاً بإلغاء السودان (كما قال) لصفقة استيراد الخضراوات خشية تلوثها بمياه السقي المبتذلة، تماماً مثلما أن «المعالجة الخاطئة أيضاً تكرّرت في أزمة ريجيني والطائرة الروسية» (وريجيني هو الطالب الإيطالي الذي خُطف وقتل بوحشية. وتدلّ المؤشرات إلى مسؤولية أجهزة الأمن في الواقعة، وتسبّب الحادث بغضب سلطات بلاده وإلغائها لعقود، والطائرة الروسية فُجّرت بعد إقلاعها من شرم الشيخ، وتسبّب الحادث بانحسار السياحة.. وأما تفسير مسؤولية الإعلام فيحتاج لمنجّم). السعودية منحت مصر في السنتين الماضيتين 25 مليار دولار، وصندوق النقد الدولي اتفق معها في الصيف الماضي على قرض بـ12 ملياراً، وعلى تنفيذ برنامج «إصلاح» يقوم على خفض الدعم عن المواد الأساسية (والأزمة الحالية نتيجة رفع جزئي جداً لهذا الدعم!) و «ترشيق» القطاع العام (صرف ملايين الموظفين)، وإنما أهمها هو تعويم الجنيه (تحرير سعر صرفه الرسمي)، ما يعني موجة تضخم كبيرة وارتفاع الأسعار، بسبب اعتماد البلاد على استيراد السلع الأساسية كلها من الخارج، فيما يعزو الرئيس التضخم الحالي إلى «ارتفاع القدرة الشرائية للمواطنين بسبب زيادات أجور العاملين بالدولة»(!!!).

هل يمكن إدارة بلد بحجم مصر بالكلام المعسول (وبالعامية بـ «الأونطة»)؟ للبحث تتمة.

نهلة الشهال

العربي السفير

متابعات

8 مليار دولار أرباح شركات الهاتف الخلوي والإنترنت الأجنبية في العراق، بينما تدفع هذه الشركات حوالي 3 مليار دولار ضرائب للدولة العراقية، وهي لا تلتزم بالشروط الخدمية المتفق عليها وتطرح أسهمها خارج العراق، بينما تلزمها الاتفاقات باستثمار 70 في المئة من أرباحها داخل العراق.

الاستثمارات الخارجية في سوريا «الخصبة»

غيداء (من الإنترنت)

احتمت الاستثمارات الخارجية منذ الانفتاح المتعجّل المعلن في عام 2005 بنفوذ بعض رموز المال والسلطة، أولئك الذين كانوا مهندسي اقتصاد السوق، والمنتفعين منه في آن معاً. وصارت الملتقيات الاستثمارية التي تستضيفها فنادق الخمس نجوم في دمشق مناسبات علنيّة يسوّق منظّموها «بروباغندا» ما كانوا يسمونه «تطويراً وتحديثاً». لكنّ صفقات بيع وتأجير الأراضي والمرافق العامّة تحت مسمّيات عقود استثماريّة كانت تحدث في الأروقة الخلفيّة لتلك الملتقيات، وفق محاصصة معلومة طرفاها المستثمر والسلطة. وهذه الصيغة لم تكن عائقاً يحدُّ من شَهية الاستثمار الخارجي المتلهّف لسوق جديدة كالسّوق السوريّة، بحيث وصلت قيمة الاستثمارات العربية، وأغلبها استثمارات خليجية حتى نهاية العقد الماضي إلى نحو 250 مليار دولار. ولأنّ معظمها كان استثمارات عقارية معفاة من الضرائب، فإنّ السوريّين لم يجنوا من ورائها أيّ منفعةٌ تذكر، سوى أنّها جعلتهم يدفعون صاغرين ضريبة التضخّم الذي أنتجته. وهذا كان أحد مقدّمات توسّع حراك آذار/ مارس 2011 ضد النظام القائم.

حتى أواخر عام 2011

تملّصَت رؤوس الأموال السوريّة من المكوث داخل عناوين الحرب الطويلة، إذ غادر قرابة 22 مليار دولار منها إلى خارج البلاد خلال السنوات الماضية. والتقديرات الأوليّة تشير إلى مغادرة نحو 60 في المئة من أصحاب الفعاليات الاقتصادية والتجارية إلى تركيا والعراق ومصر بصورة أساسيّة. لقد استقدم النزاع العسكري بعد عامه الأول انكماشاً اقتصادياً قارب 40 في المئة، وخلال عام واحد فقط، ظهرت صورةٌ اقتصاديّة متزعزعة لبلد ركبت مكوناتهُ جميعها موجة الحرب، حتى إنّ الدول المحسوبة على النظام السوري استشعرت القلق، وضاعت الوقائع وقتذاك بين تصريحات متضاربة، حين نفت شركة «تات نفط» الروسية تجميد نشاطها داخل منطقة «البوكمال» التابعة لمحافظة دير الزور السوريّة في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2011. وفي الشهر عينه، شرعت شركة «أو أن جي سي فيديش»

حتى نهاية 2010 كانت أغلب الاستثمارات العربية في سوريا خليجية، وبلغت 250 مليار دولار، وتركزت على العقارات فكانت معفاة من الضرائب

الهندية التي تملك حصة استثمارية في مشروع الفرات النفطي دراسة استيراد النّفط الخام السوري بعدما قررت الحكومة خفض إنتاج تلك الحقول بنسبة 17 في المئة. ثمّ ظهرت آثار الصفعة التي لطمت وجه قطاع النفط السوري إثرَ العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي ابتداءً من أواخر عام 2011، والتي طالت شركة «سترول» لتجارة النفط العائدة بملكيتها إلى الدولة السورية، والشركة السورية للنفط التي تعمل كشريك إلى جانب مجموعة «توتال» النفطيّة الفرنسية ضمن صيغةٍ من المناصفة في أحد أكبر مشروعات استثمار النفط في البلاد.

قبل ذلك بشهرين جذب قطاع الاستثمار النفطي في سوريا اهتمام «شركة المسعود للتوريدات والخدمات البترولية» الإماراتية التي تنشط في تقديم خدمات تخصّ حقول النفط ومنشآت النفط والغاز البريّة والبحريّة، حيث افتتحت فرعاً لها في دمشق برأسمال بلغ 6 ملايين درهم إماراتي. وعيّنت الشركة غسّان بدر الدين الشلاّح مديراً عاماً لفرعها السوري، وهو شقيق راتب الشلاح أحد أهم الشخصيات المالية والاستثمارية في سوريا. وتبعت كذلك استثمارات البريطانيين بوصلة النفط في سوريا، إذ إنّ أبرز تلك التوظيفات الاستثماريّة قائمة في شركة «غلف ساندز بتروليوم» وشركة «شيل – سوريا» لتنمية النفط.

وفي منتصف عام 2011 تحمّست شركة «أي سي بي» الروسيّة المتخصصة في تنفيذ مشروعات البنى التحتيّة للاستثمار داخل سوريا، وفي شهر شباط / فبراير من العام نفسه أعلن مدير شركة «إنتر راو» الروسيّة للطاقة نيّته إنشاء شركة مشتركة مع السوريين لتوليد الطاقة الكهربائية. ومطلع عام 2011 أنشأت شركة «التجمعات الاستثمارية المتخصصة» الأردنيّة أول مدينة صناعية خاصة في دمشق بكلفة 200 مليون دولار. وفي الشهر نفسه تمّ وضع حجر الأساس لمعمل «غوريش» التركي في الرقة لإنتاج وصناعة الإسمنت بطاقة إنتاجية تمّ تقديرها بنحو 1.5 مليون طن سنوياً، وهو أكبر استثمار تركي داخل سوريا على الإطلاق.

خلال الحرب

تقلّصَ حجم الاستثمارات الخارجية خلال سنوات الحرب، وهذا معطى طبيعي يحاكي المبدأ البراغماتي الشهير «رأس المال جبان»، إذ لم يتجاوز عدد المشاريع الاستثمارية التي حصلت على الموافقة الأوليّة في عام 2012 سوى 48 مشروعاً، و49 مشروعاً فقط في عام 2013 وفق التقارير الصادرة عن هيئة الاستثمار السوريّة.

الاستثمارات الأجنبيّة في سوريا تركزّت في قطاع النفط والغاز أكثر من سواه، مثلما تركزّت الاستثمارات الخليجية في قطاع العقارات. ويوضح تقرير أعدّته هيئة الاستثمار السوريّة في شهر آذار/ مارس عام 2014 أنّ حجم الاستثمارات الأجنبية في سوريا وصل إلى نحو 77 مليار ليرة عام 2010، وهذا يعادل 1.5 مليون دولار حين كان سعر صرف الدولار يساوي 50 ليرة، بحيث شكّل الاستثمار في قطاع النفط والغاز أكثر من ثلثي إجمالي تلك الاستثمارات، كما تعود الحصّة الاستثماريّة الكبرى إلى دول الاتحاد الأوروبي، وهذه تشكّل ثلاثة أرباع إجمالي حجم الاستثمارات الأجنبية في البلاد.

لقد لَعَت السلطة السوريّة كثيراً نموذج الاستثمار العقاريّ، وأصرّت عليه منذ أقحمت قوانين السوق في تركيبة اقتصادها التأشيري المعلول، ولعلّها رأت فيه عائديّة مرتفعة للتوظيف الاستثماري، وتدويراً سريعاً للكتلة النقديّة، وإرضاءً آمناً للأطراف المحليّة التي تدخل في المحاصصة الاستثمارية، وبالتالي في المحاصصة الربحيّة، إذ يحجز بعض المتنفذين في السلطة مكاناً لهم في تلك المشاريع، يضمنون لها تشميلاً سريعاً بالموافقات الرسميّة، حيث جرى منح التراخيص النهائيّة لنحو 35 شركة للتطوير العقاري خلال عام 2011، بإجمالي رأس مال بلغ 2.5 مليار ليرة، وكانت حصّة رأس المال الأجنبي منها حوالى الربع تقريباً، ثم ظهرت أجندة الاستثمار العقاري مجدداً في شهر شباط/ فبراير 2012 حين تمّ الاتفاق على الإطار التنفيذي لمشروع جول جمال السياحي على شاطئ اللاذقية مع شركة «سينارا» الروسية بكلفة 3 مليارات ليرة.

البقاء، معضلةُ التكيّف الاستثماري

تحالفت ضد الاقتصاد السوري طيلة السنوات الماضية سلسلة من الخسائر الموجعة بسبب الحرب مع إدارة اقتصاديّة غير مبالية، ما جعل خسائره تقارب 202 مليار دولار في عام 2014 وفق ما ذكره تقرير صادر عن «المركز السوري لبحوث السياسات» المدعوم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأونروا. كذلك ارتفع حجم الدين الخارجي من 7.5 مليارات دولار عام 2011 إلى أكثر من 11 مليار دولار في نهاية عام 2014، أغلبه كان لإيران وروسيا، ما جعل الاقتصاد السوري وفق محددات مديونيّته الخارجيّة مرتهناً للدول الموّلة لعجزه الداخليّ. وغالباً ما يتم التفاوض لسداد قيمة تلك المديونيّة بمنح استثمارات وامتيازات حصريّة، وهذا لمحناه حين حصلت شركة «سيوز نفط» الروسية في شهر أيار/ مايو عام 2014 على عقد للتنقيب عن النفط في الساحل السوري بكلفة تقديرية بلغت 100 مليون دولار. قبل هذا في تموز/ يوليو 2013، موّلت إيران خطاً ائتمانياً للحكومة السورية بقيمة 3.6 مليارات دولار، جاء بعد قرضين بقيمة 4 مليارات دولار، وهذا زاد من التبعيّة والانصياع لأنظمة السداد البديلة التي تقترحها تلك الدول على النظام السوري، والتي تصل أحياناً إلى حدّ تقديم الرهونات العقاريّة التي تعود ملكيتها للدولة كضمانات ائتمانيّة.

يتم التفاوض لسداد قيمة المديونيّة الخارجية بمنح استثمارات وامتيازات حصريّة: شركة «سيوز نفط» الروسية حصلت في 2014 على عقد للتنقيب عن النفط في الساحل السوري

وبعدما تهجّر أكثر من ثلثي السكان البالغ تعدادهم 23 مليوناً، وصار نصفهم فقراء، وتعطّلت نصف قوّة العمل، كفّت الاستثمارات الخارجية عن التفكير بسوريا وفقَ منطق مكونات السوق التقليديّة، التي تحسب على أساس تعداد السكّان والقوة الشرائية لمتوسط دخولهم، وقيمة عملتهم المحلية، ونسبة التضخم، وسوى ذلك. لقد صارت الاستثمارات الخارجية مقيّدة إلى طاولة «بوكر» تناشد رهانات تخصُّ مستقبلاً غامضاً: فإمّا أن تكون الغنيمة كاملةً، أو أن تكونَ الخسارة مطلقة. وربما هذا ما دفع «هواوي»، الشركة الصينيّة العملاقة في إنتاج معدّات الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلى إبرام اتفاق مع السلطة السوريّة لتصميم مشروع حمل اسم «الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات»، ضمن مجموعة من الاتفاقيات تستمر حتى عام 2020.

خلال السنوات الماضيّة تحقق استنزاف البلاد من الداخل ومن الخارج أيضاً، وفق منهجيّة متقنة، صاغتها القوى العالمية والإقليميّة والسلطة القائمة على أساس النقاط المشتركة لتقاطع المصالح المعلنة وغير المعلنة. وهذا ما لن يكون للسوريين طاقة على دفع كلفته..

أيمن الشوفي

صحافي من سوريا

«جاثوم» الأسعار يُطْبق على دخول الأسر في مصر

شبح ارتفاع الأسعار يتحول إلى «جاثوم» فوق صدور الشرائح العظمى من الأسر المصريّة. فبعد الأماني الواسعة استوطن اليأس العالي بعدما انتظر الملايين إجراءات اقتصادية واجتماعية جذرية تؤدي إلى عدل الميزان المقلوب في توزيع الدخول وتقليل الفجوة الشاسعة بين أعداد من هم تحت خطّ الفقر ومن هم فوق خط الغنى الفاحش. ووفق إحصاءات راهنة للجهاز العام للتعبئة والإحصاء، فإنّ أعلى موجات ارتفاع الأسعار تتوالى منذ بداية العام الحالي دون أن يصاحبها بالتوازي أيّ ارتفاع في الأجور. قروض دولية عاجلة، قوانين ضريبية مفاجئة، خلل في ميزان العملة الأجنبية أطاح الجنيه المصري جانباً، بيانات حزبية تندد، خطابات رسمية تبرّر..

السّلع الرئيسية.. معدلات ومفارقات

معدل ارتفاع غير مسبوق في أسعار السلع الأساسية تخطّى كل ما هو معتاد، ليتراوح متوسط الارتفاع هذا العام بأسعار أغلب السلع الرئيسية كالأرزّ والسكر والشاي والمعكرونة والزيت 20 ـ 40 في المئة دون وجود آليات حقيقية فاعلة يمكنها مراقبة حركة الأسواق على مستوى الجمهورية، أو منع انتعاش ممارسات الاحتكار وإخفاء البضائع المدعمة وبيعها في السوق السوداء.

حسب تقارير صادرة عن المركزي للإحصاء والتعبئة في الشهر الجاري، ارتفع سعر البطاطا بنسبة 5.2 مقارنة بشهر آب/ أغسطس، وارتفعت أسعار البصل بنسبة 10.7 في المئة، وأسعار الشاي بنسبة 3.9 في المئة والبن 5.3 في المئة. وأشار التقرير إلى زيادة أسعار مجموعة اللحوم والدواجن.. كما ارتفع سعر الزيوت من 13 إلى 17 جنيهاً في شهر واحد.

ولا يتم الالتزام بالأسعار إلا داخل أماكن توزيعها الطبيعية في المجمعات الاستهلاكية ومحالّ البقالة المعتمدة، بينما تتفاقم الصورة وتأخذ أبعاداً أخرى أكثر صعوبة حين تختفي إحدى السلع ـ دون سبب واضح ـ كما هو في حالة السكر الذي تحول إلى فصل هامّ في تاريخ اليوميّات المصريّة، حيث شحّ فجأة من السوق ولم تتمكن السلطة من توفيره ضمن حصص السّلع المدعّمة شهرياً في مجمّعاتها الاستهلاكية، ما اضطر أغلب الأسر لشرائه من المحالّ التجاريّة ليرتفع ثمنه من 5 إلى 15 جنيهاً بزيادة 200 في المئة بينما ارتفع سعر الأرزّ من 4.5 الى 9 جنيهات.

الدّعم الحكومي.. أزمات ومحاولات

لم يستطع أيّ تحرّك حكومي تمّ اعتماده حتى الآن ملاحقة الارتفاع الحثيث للأسعار حيث يظهر أنّه لا مجال للمنافسة رغم الإجراءات المتخذة: زيادة المخصّصات المالية، فتح المزيد من منافذ البيع الحكومية، نزول سيارات جهاز الخدمات العامة التابعة للقوات المسلحة.. كل هذا لم يستطع رأب الفجوة فحسب، بل أيضاً لم يستطع الإجابة عن الأسئلة الهامّة مثل ما السبب وراء هذا الارتفاع الملحوظ. وهل هناك في الأفق ما يشير إلى إمكانيّة تدبره وهل من إحداث تغيير في هيكل الأجور ليمكنه مواجهته، وهل أصلًا هناك اتجاه لتعديل الأجور..

من جانبها وافقت وزارة المالية على إتاحة 4 مليارات و430 مليون جنيه لهيئة السلع التموينية تشمل 2 مليار و448 مليون جنيه للدعم المالي لسلع البطاقات التموينية، و952 مليون جنيه لدعم توزيع الخبز، بالإضافة إلى مليار و30 مليون جنيه ضمانات لشراء 600 ألف طنٍّ قمحاً مستورداً. وبالاتجاه نفسه، فتحت محافظة القاهرة 220 منفذاً لبيع السّلع الغذائية بأسعار مخفّضة في مختلف أحياء المحافظة لرعاية

الدعوات الحكومية على لسان مسؤولين كبار تقول بترشيد الاستهلاك، واستخدام العسل الأسود بدلًا من السكر..

ودعم محدودي الدخل، كما نصبت شوادر لبيع السلع بأسعار مخفّضة في الميادين الرئيسة بالمحافظات. وقيل إنّه سيتم الاتفاق مع أحد رجال الأعمال لتوفير اللحوم البلدية بسعر 65 جنيهاً للكيلو. الطوابير الممتدة والتزاحم والشجار صور تتكرر بشكل مهين عند تلك الشوادر التي تبقى محدودة. وأخيراً فقد تمّ بيع كيلو السكّر في شاحنات «الخدمة الوطنية» التابعة للقوات المسلحة بـ6 جنيهات للكيلو، بارتفاع جنيه (20 في المئة) عن السعر المعتمد في مجمّعات السّلع التموينيّة!

ووفق اللائحة المنظّمة لخدمات دعم المواطنين، تمّ قبل عامين تحويل نظام الدعم من العيني للنقدي لوقف السرقة بالسّلع المدعّمة، فأصبحت حصّة كلّ مواطن هي 15 جنيهاً شهرياً، زادت بعد مرور عام إلى 18 جنيهاً. إلاّ أنها وسط تزايد الأسعار لم تعد مجدية ولا توازي ما كان يتم تقديمه بشكل عيني في ما سبق، فقد كان كلّ مواطن مسجل ببطاقة تموينية يحصل على سلع السكر والزيت والمعكرونة والصّابون لكلّ فرد، بأسعار مدعّمة، ولا تزيد عن 2 ـ 3 جنيهات للسّلعة، بينما لم يعد من الممكن بعد تطبيق النظام النقديّ وتحرير سعر السلع وفق قائمة الأسعار الحالية إلاّ شراء كيس سكر وزجاجة زيت واحدة. وعليه يضطرون إلى الشّراء من المحالّ التجارية التي يخضع السعر فيها لحالة مضاربة دائمة.

الدعوات الحكومية على لسان مسؤولين كبار تقول بترشيد الاستهلاك واستخدام العسل الأسود بدلًا من السكر، وشريط نشرة الأخبار يطالب المواطنين بالإبلاغ عن كل من يقوم بتخزين سلع السكر والأرزّ، وصور تظهر أحدهم بعد القبض عليه بسبب حيازته 10 أكياس سكر وتكليفه بدفع غرامة 1000 جنيه.

الإحساس هو أقرب إلى الانكسار منه إلى الغضب.. يكسو وجه الجميع أمام طوابير المجمعات الاستهلاكية.

الجميع ينتظر.

منى سليم

صحافية من مصر

السفير العربي

قضية

851.3

مليون دولار إجمالي صادرات مصر إلى الولايات المتحدة عام 2015 ضمن اتفاق المناطق الصناعية المؤهلة «QIZ» قيمة المكوّن الإسرائيلي فيها 89.2 مليون دولار. ويسمح الاتفاق الذي وقع عام 2004 مع مصر وعام 1996 مع الأردن بنفاد صادرات البلدين للولايات المتحدة بشروط تنافسية، على أن تشمل هذه الصادرات نسبة محددة من المكوّنات الإسرائيلية.

تونس: تجارب تسيير ذاتي في قلب الصحراء (3)

«واحات جمنة» مثالاً

نبيل نحاس – لبنان

بقيت أغلب تجارب الاستيلاء على أراضي الدولة بعد 2011 فردية وغير منظمة، مما أدى شيئاً فشيئاً إلى أفولها... إلا بعضها التي نجحت في صياغة أشكال تصرّف واستغلال مبدعة وفعّالة في آن واحد. هذه التجارب تتركّز في أقصى الجنوب التونسي، وتحديداً في ولاية قبلي (600 كم جنوب العاصمة تونس). يقوم الاقتصاد هنا أساساً على السياحة الصحراوية وواحات التمور. وهي من أكثر الولايات تهميشاً من طرف السلطة المركزية، ويُضطرّ عدد كبير من شبابها إلى الهجرة الداخلية والخارجية كلّ سنة لتحصيل قوتهم، بحكم غياب المشاريع التنموية والجامعات وفرص العمل. ومن أهمّ التجارب نجد تجربتي واحة «الطرفاية» الواقعة في قرية «زعفران» و «هنشير المعمر» في بلدية جمنة. وتعتبر التجربة الثانية هي الأكثر تنظيماً وإبداعاً وتماسكاً..

معركة استرداد الحقوق

في 12 كانون الثاني/ يناير 2011 بادر شباب بلدة جمنة بالهجوم على المزرعة (الأراضي الزراعية المستغلة في المغرب الكبير تسمّى الضياع، ومنها ضيعة)، وكانوا من مختلف الشرائح الاجتماعية والعمرية، من العامل الفلاحي إلى الطالب فالعاطل فالموظف... إلخ، وطلبوا من الحارس وهو قريب مستأجر الأرض المغادرة. وتمّ منذ ذلك التاريخ منع دخوله هو والمستأجر إلى الضيعة. «العملية برمّتها سارت بطريقة سلمية، وباستثناء بعض التجاوزات الفردية، فتمّت المحافظة على تجهيزات الضيعة وحمايتها من السلب والنهب (...)، واستطعنا السيطرة على الأرض وفرض الأمر الواقع الجديد.

بعد عملية الاسترجاع الجماعية للضيعة طُرحَت فكرتان: الأولى تقضي بتقسيم الأرض بين المواطنين الذين بادروا بالاستيلاء. أما الثانية فكانت تقضي بالمحافظة على وحدة الأرض وتمليكها جماعياً لكل أهالي منطقة جمنة. وبعد جدل كبير استقر الرأي العام على الفكرة الثانية. ومن هنا نشأت ضرورة بعث هيئة جماعية للتسيير، فكانت لجنة حماية واحات جمنة التي تمثل امتداداً للجنة حماية الثورة التي تشكلت تلقائياً أثناء الحراك الثوري مثلما في بقية البلدات والأحياء. وفي اجتماع شعبي تمّ اختيار 6 أعضاء كلجنة مسيِّرة للضيعة». هكذا تحدّث أحد قادة تجربة واحات جمنة (طاهر الطاهري في «الحوار المتمدن»، 28 /10/ 2015).

«هنشير المعمر» الذي تبلغ مساحته 400 هكتار (نصفها مغروس ومُنتَج والنصف الآخر أرض بيضاء) يُعتبر مثالاً نموذجياً لفهم كيف تكوّنت الأراضي الميري أو أملاك الدولة. هذه الواحة كانت في الأصل ملكية مشاعية بين متساكني جمنة استولى عليها الفرنسيون زمن الاستعمار (لذا تُطلق عليها تسمية «هنشير المعمّر»، والمعمّر هي التسمية التي أطلقت على الأوروبيين عندما يعملون في «تعمير» الأراضي الزراعية) واستغلوها طيلة عقود قبل أن يتمّ تأميمها سنة 1964. بالطبع ألحقت الواحة بأملاك الدولة وأصبحت المتصرف الوحيد فيها. وعلى الرغم من مطالبة أهالي جمنة بحقوقهم وحتى دفعهم مبلغاً مالياً هاماً لشراء الأرض (التي هي ملكهم أصلاً)، لم تتراجع الدولة عن عزمها الاستحواذ على الواحة.

في البداية، تمّ استغلال الأرض في صيغة «تعاضدية»، ثمّ وبعد فشل التجربة، تم تأجيرها لشركة تونسية عمومية «ستيل» سنة 1972 بعقد صلاحيته ثلاثون عاماً. سنة 2002 انتهى عقد التأجير فقررت الدولة منح رخصة استغلال الواحة لمستثمرين خواص عُرف عنهم علاقتهم القويّة بالنظام الحاكم وولائهم للحكام: قُدّر معلوم الاستغلال ببضعة آلاف من الدينارات سنوياً في حين كانت قيمة المحصول السنوي تناهز النصف مليون دينار. يعني، باختصار، ظلّ أهالي جمنة ينظرون إلى أراضيهم تستغلّ من طرف غرباء أمام أعينهم طيلة قرن من دون أن يستطيعوا فعل شيء. في الأيام الأولى لـ2011 فهم أهالي البلدة أنهم يعيشون فرصة تاريخية لاسترداد حقوقهم فاستولوا على الواحة من المستثمر الذي كان يستغلها وقرروا التصرّف بها جماعياً.

نمط إنتاج مختلف وتوزيع عادل للثروة

بعض المتابعين للتجربة والمعجبين بها يسمّونها «كومونة جمنة». قد تكون التسمية مبالغاً فيها بعض الشيء، لكن الثابت أننا إزاء نمط إنتاج جماعي فريد يجمع بين الموروث القبلي (الاستغلال الجماعي للأرض والتآزر) وبين مفاهيم اقتصادية جديدة (اقتصاد تضامني ومسؤول، تنمية مستدامة). واحات جمنة لم تقطع تماماً مع «السوق»، فهي تبيع محاصيلها لوسطاء وتجار يسيطرون على قطاع التمور في تونس، لكنها أرست نموذجاً يُحتذى به من حيث توزيع العمل والثروة على سكان منطقة ما. بعد أن كانت الواحة تشغل بضعة عمال بصفة دائمة، فإنها صارت تشغل أكثر من 120 شخصاً دائمين بالإضافة إلى عشرات العمال الموسميين، مما يضمن حياة كريمة لعشرات العائلات. كما أن ساعات العمل انخفضت (خمس ساعات يومياً) وارتفعت الأجور. يتقاضى العمال جميعهم الأجر اليومي نفسه، ولا توجد تقريباً فوارق مع أجور المشرفين والموظفين (الفارق بضعة دينارات). أما الهيئة المسيّرة للجمعية فهي تعمل تطوّعاً ولا تتقاضى أجوراً. تقدم الجمعية كل سنة تقريرها المالي وتخضع لرقابة خبير محاسب. جزء من إيرادات محصول التمور يذهب لسداد الأجور ومستلزمات العمل (أدوات، أدوية، تلقيح، مياه الري، حراسة الواحة، الخ..). أما البقية فتُصرَف على تحسين البنية التحتية في البلدة وتحسين ظروف السكان. فلقد قامت الجمعية ببناء سوق مسقوف وملعب ووحدات صحية، كما أنها تكفلت بمصاريف ترميم وتجهيز مؤسسات تربوية، ودعمت جمعيات ناشطة في مجال التنمية والصحة والثقافة. اقتنت الجمعية أيضاً سيارة إسعاف لتسهيل نقل المرضى إلى مستشفيات المدن الكبرى.

بعد أن كانت الواحة «إقطاعاً» يستغله وينتفع منه شخص متنفذ واحد، أصبحت «روح» البلدة وقطبها التنموي، وعوّضت وجود الدولة شبه المستقيلة. اللافت للانتباه أن مداخيل الواحة ارتفعت عما كانت عليه قبل الثورة (من 500 ألف دينار إلى أكثر من مليون دينار حالياً)، وكل سنة تقريباً تسجل زيادة جديدة. يمكن تفسير الأمر باختلاف طرق استغلال الأرض، فالمستثمر الخاص كان همّه الوحيد تكديس الأرباح قبل نهاية عقد الإيجار، مما جعله يُهمل العناية بالواحة ويفرّط في استغلالها. أما المستغلون الحاليون فهم أبناء الواحة ويدركون جيداً أنها تاريخهم وحاضرهم ومستقبلهم، مما يجعلهم يحرصون على كل شبر منها ويرعونها بكل تفانٍ. فهم لم يعودوا عمالاً موسميين يعمَلون بأجور زهيدة لمصلحة مستثمر وافد من خارج البلدة، بل أصبحوا الملاك والمنتجين والمنتفعين.

تجربة ناجحة لكن مهدَّدة

نجاح تجربة «جمنة» لا يجب أن يجعل القائمين عليها والمساندين لها ينتشون وينسون أن هناك مَن يتربّص بها منذ سنوات في انتظار فرصة الاستيلاء عليها من جديد. فالدولة قد استردّت «عافيتها»، وهي اليوم أكثر تحفزاً وحماساً لضرب مختلف التحركات الاجتماعية وتصفية المكاسب القليلة التي حصل عليها التونسيون. لذا لم يكن من الغريب أن أولى الملفات التي طرحتها حكومة يوسف الشاهد «الرضيعة» هي استرداد واحة جمنة وتخليصها من «المعتدين» وإعادة تأجيرها للمستثمرين الخواص. فبعد أقل من أسبوع من التحاقه بمنصبه، أصدر كاتب الدولة لأملاك الدولة والشؤون العقارية الجديد الأوامر بمنع أهل جمنة من بيع محصول السنة الحالية (الخريف هو موسم جني التّمور)، وبيّن عزم الدولة على استرجاع «أملاكها». يبدو أن الدولة مُصرّة اليوم على إنهاء تجربة واحة جمنة في أقرب وقت وبأي ثمن. فأهل جمنة صنعوا أسلوب إنتاج وتنمية جديد قد يُغري الكثير من الفلاحين والفقراء التونسيين.. مثال «سيئ» قد يكون معدياً. وإذا ما قبلت به الدولة فإنها ستفتح على نفسها باب جهنم (من منظورها الليبرالي). تم تعطيل عملية بيع المحصول مرات عدة.

أمام تعنت السلطات وإصرارها على وأد التجربة، بادرت مجموعة من الناشطين إلى تأسيس «الحملة الوطنية لدعم جمنة» لتعريف الرأي العام بقضية الواحة وفك الحصار الإعلامي عنها. سيّرت الحملة قافلة تضامنية باتجاه الواحة وحضّرت عملية البيع بالمزاد العلني لمحصول التّمور (يوم الأحد 9 تشرين الأول/ أكتوبر) والتي بلغ إيرادها لهذه السنة مليوناً و700 ألف دينار. اعتبرت عملية البيع انتصاراً كبيراً لأهالي جمنة الذين تحدّوا قرار الحكومة بحجر التصرف في المحصول. لكن الانتصار كان مؤقتاً و «الحرب» لم تنته بعد، فلقد ردّت السلطة بعد أيام عبرَ تجميد الأرصدة البنكية التابعة للجمعية المشرفة على تسيير الواحة والتاجر الذي اشترى المحصول.

وإلى حدّ اليوم لا يزال أهل جمنة صامدين يدافعون عن واحتهم وتجربتهم التي قد تفتح أبواباً جديدة أمام الفلاحين بدون أرض.

ختاماً

«واحة جمنة» هي تجربة فريدة في تونس، وربما في الوطن العربي.. حالياً على الأقل، ويجب أن تُدرَس بعناية كحلّ يضمن من جهة مَواطن شغل في ظروف كريمة وتوزيع عادل للثروة، ويمكّن من جهة أخرى من تنمية الإنتاج الزراعي والسعي لتحقيق أقصى حدّ من الاكتفاء الغذائي. في ولاية قبلي كما في بقية الولايات التونسية، يتواجد عشرات الآلاف من الفلاحين بدون أرض أو الذين يمتلكون مساحات صغيرة وصعبة الاستغلال، في حين أن هناك أراضيَ خصبة تستحوذ عليها الدولة و«تقتطعها» لمستثمرين أثرياء أو لمتنفذين في جهاز الدولة كل همّهم هو الربح الخاص.

* النصّ هو الجزء الثالث من «تونس: فلاحون من دون أرض وأراض بلا فلاحين».

* الجزءان السابقان على موقع «السفير العربي»:

- الأراضي «الميري»، تاريخ مبني على الباطل

- الوضع بعد الثورة

محمد رامي عبد المولى
باحث من تونس

فكرة

عن الخبز والدُّمى والهواء

أثناء سنتي الدراسية الأولى للسينما والتلفزيون بالجامعة اللبنانية، قدم أحد أهمّ مخرجي المسرح إلى جامعتنا للقاء مع الطلاب بمبادرة إحدى المجموعات المسرحية المستقلّة عن الجامعة الوطنية. كان أميركياً اسمه بيتر سيلارز (هو مسرحي، لا الممثل الأميركي السينمائي الشهير بيتر سيلرز)، وكان معظمنا – للأسف – لم يسمع به من قبل.. المسرحي المعلّم، بوجه شخصية كرتونية، بشعره المنتصب إلى أعلى وثيابه الملونة، قال أشياء عن الفن والمسرح والحبّ. وفي معرض حديثه عن المسرح وما يميّزه عن سائر الفنون، تحدّث عن الفن الوحيد الذي يسمح بتشارك المؤدّي والمتلقي الهواء نفسه، عن المكان والزمان ووحدتهما بين الطرفين، وعن العلاقة السحرية التي تنشأ هنا/ الآن بيننا، «إذا كان الجو حاراً فسنشعر معاً بالحر، وإذا كان برداً فكذلك. إذا كانت هناك رائحة أو صوت فإننا سنتشاركها: الفنان والجمهور». العروض الحيّة فقط تسمح بهذا، الموسيقى الحية والمسرح والشارع.. «نتشارك الهواء يا أصدقاء»..

الأستاذ سيلارز كان معروفاً بمناهضته الحكومات الأميركية وإصراره على «الحديث عن الفلسطينيين» الغائبين تماماً عن نقاشات المسرح الأميركي، حتى وُسم إثر إحدى مسرحياته بالصفة المعلّبة الجاهزة: «معاداة السامية».

استعدتُ اللقاء مع سيلارز فوراً عندما قرأتُ عن مسرح «خبز ودمى»، الذي يسمّونه مسرحاً راديكالياً. كثر لا يحبونه بالتأكيد، لكن عدداً أكبر منهم يحبّونه. هو باختصار مسرح يدفعه الهمّ الاجتماعي والسياسي ويستمر بالدعم المجتمعي ويسعى أن يكون متاحاً لكل الأفراد والمجموعات..

جاء في «مانيفستو» المسرح:

«لقد اعتقد الناس لوقت طويل أن الفنّ حكر على المتاحف والأغنياء. الفن ليس «بيزنس». إنه لا ينتمي إلى البنوك أو المستثمرين الكبار. الفن هو طعامنا. إننا لا نأكله، لكنه يُطعمنا. يجب أن يكون منخفض الثمن ومتاحاً للجميع. يجب أن يكون في كل مكان، لأنه قلب العالم. الفن يبلسم الألم، يوقظ النيام، يقاوم الحرب والغباء، يُغنّي هلليلويا! الفن للمطابخ. الفن كالخبز الجيّد. الفن كالشجر الأخضر. الفن غيم أبيض في سماء زرقاء...».

مسرح «خبز ودمى» الذي أسسه في نيويورك الراقص والنحات بيتر شومان (من أصل ألماني) عام 1963، يشبه ما تحدّث عنه سيلارز الذي ينتمي إلى مسرح آخر تماماً. هو مسرح يؤمن أنه يشارك كلّ من في الأرض همومهم وآلامهم وثوراتهم وأفراحهم وأحزانهم ومقاوماتهم. إنه مسرح «الهواء المشترك»، بل هو مسرح «الخبز المشترك»، إذ درج على توزيع الخبز منزليّ الصنع على الحضور في كل العروض المسرحية التي يقيمها، رمزاً للتشارك والغذاء الحيّ في الجسد والروح.. أما اختصاصه الآخر فالدمى بالطبع، كما يدل اسمه، والضخمة منها بالتحديد.

«آمل أن يكون مسرحنا صادقاً بما يكفي، وأن يقول دائماً ما يجب أن يُقال، ويضيف شيئاً من المتعة والبصيرة في آن..»، قال بيتر شومان عن مسرحه.

انتقل المسرح إلى مزرعة غلوفر في فيرمونت بكندا عام 1974، وما زالت مقراً له إلى اليوم.

نزلت الدمى إلى الشارع أثناء حرب فيتنام، شارك المسرح بأعضائه ودُماه في المظاهرات المناهضة للحرب، ونظّم مسيرات على امتداد شوارع كبرى في عروض خاصة شارك بها المئات.

هو مسرح سياسي، لا بمعنى السياسة البليد.. تفاعلي، حيّ، يُعرَض داخل قاعة أو في الهواء الطلق، في الشوارع وفي المظاهرات، وعند اللحظات المفصلية والمحطات الأساسية لشعوب العالم، ولا يخشى المواقف غير المواربة.

من نيكاراغوا إلى حركة «زاباتيستا»، من مواضيع العنصرية إلى البيئة والمناخ، من مناهضة التسلّح النووي إلى مناهضة منظمة التجارة الدولية، ومن فيتنام إلى فلسطين، شارك المسرح بثقله في قول كلمته. الخبز الطازج يُوزّع، الدمى تنزل إلى الشارع، الأصوات والموسيقى ترتفع.

في العام 2003 تصدّر «خبز ودمى» مظاهرة ضد الغزو الأميركي للعراق في مونتريال، ووقفت دمى لنساء العراق الحاملات دمى تمثل جثث العراقيين، في الصفوف الأمامية للحشد المتظاهر. الدمى صارت لاحقاً جزءاً من المعرض الدائم الذي أسسه المسرح في مقرّه بفيرمونت، ويضمّ دمى أخرى من عروض مختلفة على مدى مسيرته.

عام 2014، أعيد إحياء عرض «نار» الذي قُدّم في الأصل من أجل فيتنام، مرة أخرى لكن من أجل غزّة، إثر العدوان الإسرائيلي عليها. دمى بحجم بشري تمثّل أمهات متشحات بالسواد، يندبن أطفالهنّ في منتصف الزقاق. «إلى متى؟»، «كم واحداً بعد؟»، «بمال من؟»، كُتب على لوحات مرسومة باليد. «كان هذا عرضاً طارئاً من أجل غزّة»، يرتفع الصوت..

ماذا يفعل هؤلاء الفنانون، شباباً وشيباً وأطفالاً، بخبزهم ودُماهم، في مزرعة في آخر الأرض، لا ربح لهم ولا غاية، سوى السعي لعالم أكثر إنسانية؟ لعلّهم فقط انتبهوا إلى أنّ ما يستحق العناء، كفنانين هو أن يشاركوا الآخرين الهواء.

* روابط لفيديوهات ذات صلة على موقع «السفير العربي»

صباح جلّول

بيتونة

عصفور داعش

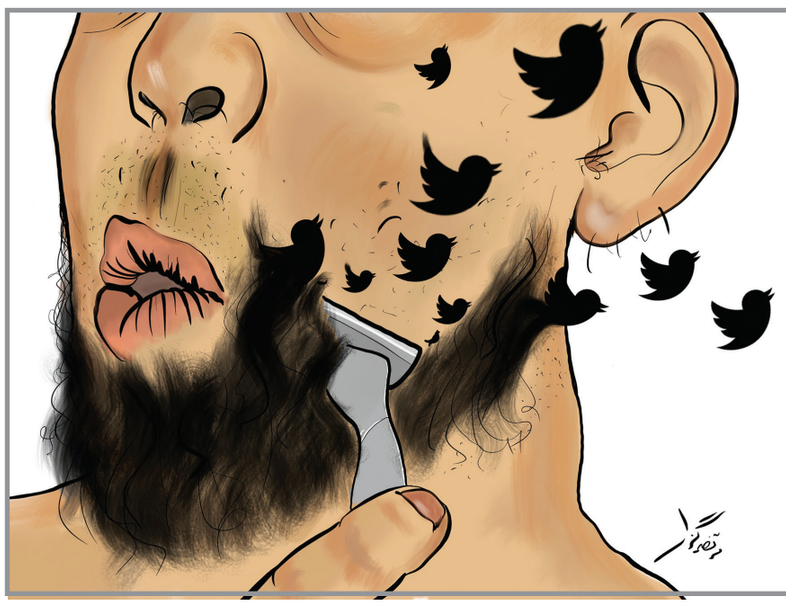

ينهض من رماد الغموض والتزييف ولا يغرّد في النهار، لا يتكاثر مثل العصافير بل يولَد من لحايا الهزيمة ومن الأذقان المحلوقة على عجل.

قبل ستة شهور تقريباً، كان العراقيون العصافير في تويتر قلّة قليلة، فكانت الشائعات والأكاذيب والقصص التحريضية عمّا يحدث في المواجهة ضد «داعش» هي المادة الدسمة والمسيطِرة في ذلك الفضاء الإعلامي. التفت بعض المدوّنين إلى ذلك فنظّموا حملات لدعوة العراقيين لإنشاء حسابات في تويتر، لأن العراقيين لا يحبّون تويتر، لا يحبون الجمل الصغيرة، لا يحبون التغاريد القصيرة النفس مثلما يحبون الفسبكة الطويلة البال!

منذ تلك الأيام وتويتر داعش ليس بخير، ذلك الطير الأسود الكذّاب لم يعدْ يقوى على الطيران وتلفيق الحيل والحوادث، يُصاب بالهستيريا كلّما تحققت الانتصارات على الأرض.. كلما تخفّى الدواعش المسلحون بأزياء النساء وحلقوا لحاهم في المدن المحررة، كلما سمعنا تغريدات كاذبة وعصافير سوداً جديدة، منفعلة وغاضبة.. وعصافير أخرى ببدلة وكرافات («قاط ورباط» كما يسميها العراقيون) تردّ الجميل لداعش بالتأوّه والتعوّذ من الانتصارات الجديدة، وتغرد بالأسود ضد المدنيين والآمنين والنازحين الذين استعادوا مدنهم وقراهم ومساكنهم.

نص ورسم مرتضى كزار

27 تشرين الأول 2016 العدد 13499
Thursday October 27, 2016

العربي السفير

نوافذ

3

دولار سعر كيلوغرام العدس في المغرب بعدما كان سعره نصف دولار قبل أشهر، وقد بدأ تجار المغرب يستوردون العدس من دول ككندا لتعويض النقص الناتج عن الموسم الجاف.

توشيحات وتمجيد

من هي نخبة مغرب اليوم؟

كعادته، وشّح الملك محمد السادس مجموعة من الشباب في عيد ميلاده، فانبعث جدل قديم حول من يستحق الانتماء للنخبة الثقافية ومن لا يستحق. في عيد العرش، يوشّح الملك عادة مجموعة من الشخصيات العامة الثقيلة التي تجاوزت سن الستين، ويمر ذلك بصمت. في عيد الشباب 21 آب/ اغسطس 2015 ـ أي عيد ميلاد الملك الشاب ـ وشح المغني سعد المجرد والمغنية دنيا باطما ضمن شخصيات أخرى لم تبلغ سن الثلاثين، فاندلع جدل تغلب عليه الشتائم عن توشيح الراقصين والراقصات والتافهين.. وتم التعبير عن الحزن على عدم توشيح الملاكم محمد ربيعي الذي فاز حينها بلقب بطل العالم في الملاكمة 2015.

في 21 آب/أغسطس 2016 وصل دور الملاكم الذي حصل على ميدالية برونزية في الألعاب الأولمبية في ريو ديجنيرو ووشحه الملك. وصل دور الملاكم لأن ثقافة الاستعراض الموجهة للعامة تحظى بالأولوية. ومع الملاكم وشح مغنيا وعازفة وراقصا ومذيعا ثرثارا مثيرا للجدل، واستنتج معلق غاضب «إذ أردنا أن يُوشَّح شخص مستقبلاً، فعلينا انتقاده بشدة»، بينما اقترح معلق ساخر توشيح الممثلة لبنى أبيدار بطلة فيلم «الزين اللي فيك» (حيث مثلت دور بائعة جنس واعتبر الفيلم «إباحياً» إلى حد تلقيها تهديدات واضطرارها لمغادرة البلاد). ويتعذر نشر نماذج تعليقات حقودة تعبر عمن كتبوها أكثر مما تعبر عمن وجهت لهم. تعليقات حظيت، للأمانة، بـ«لايكات» كثيرة ممن يكرهون الفن ويُحَرِّمونه أصلا.

القصر ينوع لائحة من يوشحهم ويكرمهم. الملاكم يستحق. لكن هل يجب توشيح الأكبر سنا فقط؟

واضح أن النخبة الجديدة لا تعجب النخبة القديمة التي نفدت من مراحل الاصطفاء السابقة على ظهور الإنترنت. لذلك غضب عدد من المراقبين لتوشيح مغنين مبتدئين برصيد ضعيف، أو بلا رصيد. واعترض على توشيح سعد المجرد بدعوى أنه أهان المرأة في أغنيته «إنتي باغيا واحد»، وبدعوى أن دنيا باطما ليس لها أغانٍ مشهورة ولا تملك صدرا لتضع عليه وساما (!). منْ باب السخرية عبر كثيرون عن نيتهم الشروع في الغناء للحصول على الوسام. وسرى تفسير يقول بأنه قد شعر بالغبن كل من يدفع بصدره في كل مناسبة منذ مدة لعلّه يقتنص وساما وخاب رجاؤه.

حسابيا سعد المجرد أكثر مشاهدة على يوتيوب من أم كلثوم وفيروز. في القصر يقرأون الساحة ويواكبونها. وتوشيح موسيقيين امتداد لنقد الملك للمتشددين الذين يقولون للشباب إنّ «من يستمع إلى الموسيقى ستبلعه الأرض». وللتأكيد على هذا التوجه لدعم نموذج شبابي منفتح، كرم الملك المصورة ليلى العلوي التي قتلت في 18 كانون الثاني/ يناير 2016 إثر الاعتداءات الإرهابية في بوركينا فاسو.

هذه رسائل. وقد وشح الملك الشخصيات التي يتبعها الشباب بكثافة على الإنترنت لأنها حققت شهرة (buzz). ويعتبر المعترضون أن هذه شهرة سريعة وعابرة لا تصمد للزمن. لكن في السياسة، اللحظة هي الأهم. (buzz) مهم في السياسة كما في الفن. وقد صرح سعد المجرد بأن الملك همس له أثناء التوشيح: «نحن نفتخر بك» وتمنى له التوفيق.

تساءل صحافي ما إذا كنا قد أفرزنا نخبتنا البئيسة من مطربين وممثلين وكتاب، أم أن زبدة المجتمع المعول عليها لم تكن في مستوى التأطير واختارت الانزواء والانتفاع عن سابق قصد؟

حاليا بدل الندوات والمناقشات التي لا يحضرها أحد، كثرت مهرجانات الغناء والرقص أمام جماهير كثيفة. لقد تغير معيار النجاح من الأسلوب والعمق والتفرد إلى الأكثر مشاهدة. أين الأكاديميون في النقاش العام؟ أشهرهم منطوٍ وبعضهم صاروا ضيوفَ برامجَ تلفزيونية تعتمد التبسيط، وبعضهم خبراء في الطبخ والصحة والجريمة.

لقد خرجت الجامعة من النقاش العمومي. صار التعقل والاتـزان والجدية منبوذين. لا تحصل الجدية أبدا على الأكثر مشاهدة. الشعبوية تساعد على الربح. النخبوية تجر نحو الإفلاس. لا تمول الدولة القلق، لا تمول طارحي الأسئلة المزعجين. هي تمول البهجة. والفنان الذي لم يفهم هذه القاعدة سينقرض قريبا. تاريخيا في المغرب نُظر لكل مثقف كمعارض خطر وتم قمعه فخرجت الثقافة الجادة من المجال العام. وقد تتالت أعطاب التعليم، لذا لم يُنتجِ المغرب نخبا طليعية حداثية واثقة من نفسها، بَلْ جلها «سكيزوفريني».

لماذا ينجح السطحيون في المغرب؟ السبب أن الذي يدرس ويطالع لا يُفهم، يبدو معقداً. بينما المنشط والممثل الأمي حين يخاطب الأغلبية الأمية تفهمه ويضحكها لذا ينجح بسهولة. كل رفع للمستوى يقطع الصلة مع الأغلبية التي لم تقرأ ورقة. لا ينجح إلا من يفهمه الجمهور. البديل هو نخبة غير تقليدية، نخبة شعبوية. المجتمع معجب بالشعبويين، وهم خصوم العقلانية، شعبي تعني ناجحا جدا، وتعني وضيعا أيضا.

لقد عرف المغرب غداة الاستقلال، سيطرة نخبة ثقافية ذات شرعية سياسية، خاصة أن أغلب مثقفي تلك الفترة قد تلقوا تكوينهم في رحم الحركة الوطنية التي شاركوا في نضالها السياسي من أجل الاستقلال. وهي نخبة منحت الأسبقية للسياسي على الثقافي. بعد ذلك، تصدرت الساحة نخبة أخرى، ذات شرعية سياسية أيضا، وهي نخبة مثقفي اليسار التي جمعت بين السياسة والفن الملتزم. والآن تصعد نخبة أخرى من طينة مختلفة.

ما هي معايير صعود ونجاح عضو النخبة الجديدة؟

هو أن يكون أمام الكاميرات. وأن تحظى فيديوهاته بأكبر مشاهدة. النخبة الجديدة هي التي يحبها التلفزيون والإنترنت، من لا يظهر في التلفزيون لا صيت له. بفضل التلفزيون يطفو بعض من نفخ فيهم الإعلام، وعندما تلتقيهم شخصيا وتستمع لهم تصدم من فرط غياب أدنى درجات الكاريزما.

يفسر صحافي ما جرى بأن الغرض من التوشيح ليس الاعـتـراف باستحقاق من يحصلون على الأوسمة بل مسايرة توجه عام من خلال توشيح الأشخاص الأكثر ضجة.

يوتيوب يعطي الأسبقية للراقصات، ولو كان التصويت هو نسبة المشاهدات لوصلت راقصة إلى زعامة الأمـة. إنّه زمن نخبة الموضة العابرة. زمن تتزامن فيه الشعبوية الفنية مع الشعبوية السياسية، يجري جدل حول الأشخاص في ظل قلة الأفكار. في تفسير مثل هذا الوضع تعجب مارتن هايدغر من أنه صار يُنظر إلى الملاكم كإنسان عظيم يمثل الشعب.

... يمثل الشعب دون أن ينتخبه أحد.

محمد بنعزيز

كاتب وسينمائي من المغرب

حلـــم..

سعدي داوود / العراق

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ ذكرى ثورة القاهرة المغدورة.. نتحسّس الجرح ـ مايكل عادل
ـ الشباب في ليبيا: وقود الحرب وضحايا الحقوق المسلوبة ـ أحلام البدري
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بـألـف كلـمـة

جائزة عالمية للجزائري قادر عطية

حاز الفنان الجزائري قادر عطية جائزة «مارسيل دوشامب» الفرنسية المرموقة للفنون، في 18 تشرين الأول / أكتوبر الجاري. الجائزة ينظّمها مركز بومبيدو للفنون، وكان لافتاً هذا العام اختيار اللجنة في المراكز الأربعة النهائية للترشيحات لأربعة فنانين فرنسيين من أصول غير فرنسية وهويات مختلطة (من بينهم الفنانة المغربية يطو برادة)، في وقت ترتفع فيه النزعات العنصرية في البلاد.
عطيّة اشتهر بأعماله المميزة حول آثار الكولونيالية على الشعوب الشرقية والأفريقية، ويعمل الآن بين باريس وبرلين والجزائر.

من معرض «انتفاضة» لقادر عطية في دكار (2016)، أشجار مكوّنة من مقاليع لرمي الحجارة

.. ومن معرضه «أتّهم» (2016)، وجوه إفريقية منحوتة في الخشب

مدونات

الأمن بياخد محاصيل الرزّ!

مساء مش سعيد خالص.. ناس كتير تعرف إن عيلتنا تجار محاصيل زراعية زيّ الرز.. من ساعتين كان فيه عربية تبعنا بتستلم بضاعة (نقلة رز) من تاجر من اللي بنتعامل معاهم، قامت قوة أمنية دخلت عليهم وأخدوا السوّاق والشيّالين والعربية والبضاعة اللي في المخازن. حالًا الأمن اقتحم البيت عندنا وخدوا بضاعة بردوا من المخزن! رغم أن البضاعة كلها ليها فواتير استلام امبارح وأوّل امبارح يعني مفيش أي تخزين لمدة طويلة أو تعطيش للسوق. النهاردة الأمن عمل كده في أكتر من مكان ومع أكتر من تاجر لدرجة أن التجار قفلوا محلاتهم ونقلوا البضاعة من المخازن وفيه مضارب رز كبيرة قفلت وتجار صفّوا تجارتهم خالص خوفاً على ممتلكاتهم، وبعدها بكام ساعة بتنزل عربيات الجيش تبيع رز وسكر في نفس الأماكن!! اللي بيحصل دلوقتي سرقة للمتلكات الشخصية وبشكل علني! الأزمة مش هتأثّر عالتجار لوحدهم، واللي كلهم النهارده بيصفّوا تجاراتهم علشان ما يجيش يتّاخد منهم كل راسمالهم عافية (دي هتأثر على السوق كلّه وأوّلهم المستهلك اللي زي حالاتك بعد ما الجيش يفضّي السوق من البضاعة وما يتبقاش غير بضاعتهم اللي مستحيل تغطي احتياجات السوق فالسعر يعلي بشكل خرافي .أتمنى يكون فيه صوت عاقل يفهم الكلام ده.. كلنا خسرانين.

من صفحة Nour Khalil (عن فايسبوك)

الأشبار الممزقة

في أيام الحرب الطائفية البشعة (2006–2007) وخلال عملي مراسلًا لراديو BBC كنت التقيت بسياسي إسلامي، وبعد انتهاء التسجيل الصوتي معه، قال لي: هذه الديموقراطية فُرضت علينا من أميركا، ونحن نريد إقامة الدولة الاسلامية في النهاية ولو على شبر مربّع.

الشبر المربّع ظلّ يصدح في رأسي زمناً طويلًا، وأتذكره في كل مناسبة. وها نحن مع بركات الأشكال المتنوعة والمتصارعة من الدولة الاسلامية صرنا أشباراً ممزقة.

إن لم ننته من زمن تطبيق الأحلام الأيديولوجية فلن نصل إلى برّ الأمان أبداً. إن لم يعِ الجميعَ قدرية التنوّع وأن كل المجتمعات المتحضرة تحمي التنوع فلن نصل إلى السلام أبداً.

إن لم نتعلّم أن القمع بكلّ أشكاله يولّد ردّات فعل تشوّه المجتمع وتركلنا إلى الخلف سنوات ضوئية، كما في كل مراحل تاريخنا القمعي، فإننا سنبقى في هذه الوحلة، مع وجوه قبيحة تتصدر المشهد السياسي، وتريد أن تقنعنا أنها طوق خلاص من داعش وهي ألعن من داعش، لأن داعش، على الأقل، مشروع تم تنفيذه على الأرض، أما هذه الدواعش الخفية فهي ترقد مثل حلم وتريد فرصة لتنزل إلى أرض الواقع، بيضا يتدفأ ويريد أن يفقس في أرض مستقبلنا ومستقبل أجيالنا الجديدة، وتلك التي لم تولد بعد.

من صفحة Ahmed Saadawi (عن فايسبوك)

السودان: زيادة سعر الغاز

(...) أزمة الغاز الأخيرة استمرت تقريباً ثلاثة أشهر، وكان الطيبون من أمثالنا يعتبرونه عيباً إداريا وسوء برمجة، والعارفون ببعض الأمور يعزون الأزمة إلى قلة العملات الحرة بعد الحصار الأميركي على التحاويل البنكية. ولكن انجلت الحقيقة بأن الأمر كان مقصوداً وبخطة استصحبت حتى علم النفس وتريد الحكومة، ممثلة في وزارة المالية ومؤسسة النفط، أن تشعر الناس بأهمية الغاز وكيف وقفوا له صفوفاً بالأيام والليالي واشتروه بثلاثة أضعاف سعره، وبعد ذلك الضيق خرجت عليهم الحكومة «أها رايكم شنو نوفر لكم الغاز بسعر 75 جنيه؟» طبعاً كل من ذاق الأمرين أيام الأزمة قال خير وبركة (...) وربحت في ثلاثة شهور رقماً مهولًا: 800 مليار جنيه.

(...) بعد ذلك الحديث زاد سعر الغاز 5 جنيهات اعتبرها الناس زيادة طفيفة مقدور عليها. ولكنهم سألوا إذا كان كل شيء يرتفع مع الدولار والمرتبات ثابتة بالجنيه فكيف يواكب الموظف ذو الراتب الثابت بالجنيه أسعار كل شيء التي تتأثر بالدولار. أليس هذا مما يجعل الموظف يسلك السلوك الخطأ، إما رشوة أو سرقة..؟ والخيار الثالث الهجرة بالقوارب إلى أوروبا أو السنابك إلى الخليج.

ولكن الأمور حبلى بالجديد، أمس زادوا سعر الغاز 5 جنيهات أخرى ويبدو كل شهرين هناك زيادة. وأسعار البترول في انخفاض لا يصاحبه انخفاض في مشتقاته في سودان الحوار هذا؟ (...)

من مدونة «استفهامات»